بهدف دعم مشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة

الروضان: نسعى للاستفادة من تجربة «هواوي» في مجال الاتصالات

خالد الروضان خلال لقائه مع لي غيان جو

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان حرص دولة الكويت على التعاون مع شركة (هواوي) الصينية للاستفادة من تجربتها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم مشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة.

جاء ذلك في بيان صادر عن (التجارة) عقب لقاء الوزير الروضان مع المدير الإقليمي ل(هواوي) لي غيان جو حيث بحثا سبل تطوير التعاون والبرامج المشتركة ونقل المعرفة وتعزيز دور الشركات الكبيرة في المساهمة بتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح الروضان أن الكويت تطمح للاستفادة من تجربة هذه الشركة «الكبيرة جدا» في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام واستثمارها لصالح تطوير الخدمات والمنتجات بشكل عام.

وأعرب عن أمله بالاستفادة من خبرات الشركة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر البرامج وحاضنات الاعمال التكنولوجية التي سيطرحها الصندوق الوطني خلال الفترة القادمة التي تعد للمشروع الأول من نوعه بالكويت.

وأكد حرص الوزارة على تهيئة بيئة الأعمال التجارية في البلاد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في خلق فرص العمل الحر أمام الشباب الكويتي وتنويع هيكل الاقتصاد وتوسيع دور القطاع الخاص.

وتعد شركة (هواوي) إحدى الشركات العملاقة في مجال الاتصالات على مستوى العالم اضافة إلى أنها أحد المستثمرين في الكويت حسب قانون تشجيع الاستثمار المباشر عبر شركتها التابعة (هواوي الكويت) والمملوكة لها بالكامل.

«علي عبدالوهاب المطوع» ترعى حفل تخرج طلبة كلية الصيدلة في جامعة الكويت

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية وصيدليات المطوع، عن رعايتهما للحفل السنوي لخريجي كلية الصيدلة دفعة 2017-2018 والذي أقامته جمعية طلبة كلية الصيدلة في جامعة الكويت يوم الاثنين الموافق 25 يونيو 2018 في فندق الريجينسي، تحت إشراف وزير الصحة الدكتور باسل الصباح ومدير جامعة الكويت الدكتور حسين الانصاري بالإضافة إلى حضور عميد كلية الصيدلة البروفيسور بيير مورو وجانب من أعضاء الهيئة التعليمية. كما وشهد الحفل أيضا تخريج الدفعة الأولى من طلبة الصيدلة الإكلينيكية كإنطلاقة أولى من جامعة الكويت-كلية الصيدلة ، والذي يبلغ عددهم 10 طلبة.

تأتي رعاية شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية لهذا الحفل استمراراً لدعمها وحرصها على دعم الخبرات الكويتية والكفاءات الوطنية التي بلغ عددها هذا العام 34 طالب وطالبة وتشجيعهم على تطوير قطاع الصيدلة في دولة الكويت والنهوض به وإثرائه بما جنوه من حصيلة معرفية وخبرات على مدى خمس سنوات من الدراسة.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية السيد/ فيصل علي المطوع: «يسعدنا في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية أن نجدد رعايتنا لحفل تخريج طلبة كلية الصيدلة في جامعة الكويت وأن نشارك أبناءنا من الكفاءات الوطنية فرحة تخرجهم ونكون من أوائل الداعمين والمشجعين لهم على بدء أولى خطواتهم في ميدان الحياة العملية في القطاع الطبي، خاصة وأننا من المهتمين جداً في تطوير هذا القطاع والارتقاء به بسواعد أبنائنا وخبراتنا الوطنية لخدمة المجتمع.»

يذكر أن شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية قد ساهمت في نهضة القطاع الطبي في الكويت على مدار الخمسين عاماً الماضية، وهي اليوم شركة رائدة في مجال استيراد توزيع المستحضرات الصيدلانية والأدوية العلاجية والمواد والأجهزة الطبية وأهم العلامات التجارية العالمية ذات الجودة العالية، وهي مورد رئيسي لوزارة الصحة والمستشفيات والصيدليات في الكويت.

والجدير بالذكر بأن مجموعة «صيدليات المطوع» تضم أكثر من 25 صيدلية موزعة في جميع محافظات الكويت مكونة من فريق من الصيادلة المتخصصين والمتوافرين على مدار الساعة للرد على أي سؤال عن علاج أو دواء أو للاستفسارات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الصيدليات. وما يميز «صيدليات المطوع» عن غيرها شراكتها مع الجمعيات التعاونية التي وصل عدد الفروع فيها إلى 15 فرع يقدم خدمات عالية المستوى للعديد من المناطق السكنية لتسهيل وصول المستهلكين إليها وتلبية احتياجاتهم بسرعة. كما أن سبعة صيدليات من المجموعة تعمل على مدار 24 ساعة على مدى 7 أيام.

يعتبر قطاع الأدوية والمعدات الطبية في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية إحدى الشركات الرائدة في مجال الاستيراد والتوزيع بالكويت، من القطاعات المميزة جداً والوكيل المعتمد لشركات عالمية مثل «روش» و«ناكيدا»، و«امجين»، و«ساتوفي»، وأول موزع لمنتجات العناية بالبشرة والشعر للكثير من الشركات مثل «بايوديرما»، و«توكس»، إضافة إلى المعدات والمستلزمات الطبية من شركات رائدة مثل «بيوترونيك»، و«مافيج»، و«شولكا» وغيرها. كما وأن قسم الأدوية والأجهزة والمعدات الطبية في المجموعة يهتم بدراسة مختلف احتياجات المرضى والمستهلكين في السوق الكويتي واحتياجات وزارة الصحة، ويلبيها عن طريق اختيار أفضل الوكالات الطبية العالمية.

وتكتسب الشركة اليوم ثقة ورضا كل من الأطباء والمرضى والمستهلكين لما تقدمه من منتجات دوائية وصيدلانية ذات جودة عالية، ولحرصها على تشجيع الكفاءات الوطنية في المجال الطبي والصيدلي ودعم الخريجين الجدد للانخراط في البيئة العملية وتعزيز مهاراتهم ومعارفهم لخدمة مجتمعهم.

وفي خطوة محورية ونقلة نوعية لمسيرة الشركة في هذا القطاع قامت بتوقيع عقد شراكة مع مستشفى «غوستاف روسي» الفرنسي العام الماضي، وهو واحد من أكبر المؤسسات وأكثرها تقدماً في أوروبا والعالم المعنية بعلاج جميع أنواع الأورام السرطانية بما فيها الأورام النادرة والمعقدة والمتقدمة عمرياً، لإنشاء مستشفى متخصص في علاج الأورام السرطانية في الكويت. وقد ساهمت الشركة أيضاً في مساندة عدة جهات غير حكومية على مدى السنوات الماضية مثل «مبرة رقية عبدالوهاب القطامي لسرطان الثدي» و«الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان «كان»».

احتفل باليوبيل الذهبي لتأسيسه

«البنك المركزي».. مسيرة ريادية على مدى نصف قرن في بناء النظام النقدي

مسكوكة تذكارية بمناسبة اليوبيل الذهبي لتأسيسه

احتفل (بنك الكويت المركزي) أمس باليوبيل الذهبي لصدور القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية كونه الاطار القانوني والتشريعي لانشاء (المركزي) وقيادته لمسيرة بناء وتطوير النظام النقدي المعاصر في دولة الكويت.

وسبق صدور هذا القانون جهود مضنية لمجلس النقد الكويتي الذي عمل منذ انشائه على الاعداد للتحول الى بنك مركزي لتكلل هذه الجهود في 30 يونيو 1968 بصدور القانون رقم 32 لسنة 1968 وتنتقل مهام مجلس النقد الكويتي الى بنك الكويت المركزي.

وأسند هذا القانون مهام اخرى ل(المركزي) تعزيزا لسيادة العملة الوطنية واختصاص السلطة النقدية والرقابية ممثلة ب(المركزي) لممارسة امتياز اصدار الدينار الكويتي نيابة عن الدولة.

وتؤكد نصوص القانون المشار اليه ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية بما يكفل مصداقيتها وبالتالي فاعلية قراراتها في مجالات عملها إلى جانب توضيح المسؤوليات والاختصاصات والصلاحيات المنوطة ببنك الكويت المركزي وبما يلبي بشكل خاص اعتبارات الحوكمة والادارة الرشيدة في اعمال البنك المركزي.

وتعود المسيرة النقدية في الكويت الى ما قبل اكتشاف النفط فيها عام 1936 وبداية تصديره عام 1946 اذ كان الغوص على اللؤلؤ والسفر للتجارة هما مجالا النشاط الاقتصادي الرئيسيان في الكويت وارتبطت بهما نمو صناعة السفن الخشبية وكانت هناك بعض الانشطة الاقتصادية المحلية كالزراعة وصيد الاسماك والرعي.

وحدد هذا الهيكل الاقتصادي المعالم الاساسية للنظام النقدي في الكويت قديما والذي انحصر بتداول بعض العملات لدول كبرى حينذاك ولذلك يبرز اصدار وتداول اول عملة كويتية (بيزة) في عام 1886 في عهد المغفور له حاكم الكويت الخامس الشيخ عبدالله بن صباح الصباح (عبدالله الثاني) كخطوة رائدة في توقيتها ورمزيتها في مسيرة نشأة النظام النقدي في الكويت وجسدت الطابع السيادي لاصدار العملة باعتباره امتيازا سياديا تمارسه السلطة. وجاء انشاء مجلس النقد الكويتي عام 1960 في عهد الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح بموجب المرسوم الاميري رقم 41 لسنة 1960 بقانون النقد الكويتي الصادر بتاريخ 19 اكتوبر ومن ثم اصدار الدينار الكويتي وطرحه اعتبارا من مطلع شهر ابريل 1961 ليضع اللبنات الاساسية لانطلاقة واثقة لمسيرة بناء النظام النقدي المعاصر لدولة الكويت.

وتبقى كلمة رئيس مجلس ادارة مجلس النقد الكويتي ورئيس دائرة المالية والاقتصاد انذاك امير الكويت الراحل الشيخ جابر الاحمد الصباح في اولى جلسات المجلس خطا عريضا للنطلعات الوطنية بشان العملة الوطنية إذ قال رحمه الله «اننا نامل في ان يكون النقد الكويتي من اقوى النقود مركزا في العالم وان يكون اصداره خطوة مباركة في تاريخ الوضع الاقتصادي والمالي لمنطقة الخليج العربي».

وتعكس هذه العبارات الرؤية الريادية والتي تجسدت عمليا بتحديد قيمة الدينار الكويتي بموجب قانون النقد الكويتي عند 2ر48828 غرام من الذهب وهو القدر الذي يساوي في ذلك الوقت قيمة جنيه استرليني.

وشكل انشاء مجلس النقد الكويتي واطلاق العملة الوطنية خطوة ريادية احدثت نقلة نوعية لتطوير النشاط المصرفي الكويتي بما يواكب التحولات الاقتصادية الناتجة عن بدء الحقبة النفطية وكان قد صدر بتاريخ 19 مايو 1952 المرسوم الاميري بانشاء بنك الكويت الوطني كاول بنك كويتي.

وتسارعت في اعوام الستينيات وتيرة التحولات الاقتصادية في الكويت مع زيادة معدلات انتاج وتصدير النفط وما صاحب ذلك من زيادات في ايرادات ومصروفات الحكومة حيث بلغت المصروفات الحكومية في السنة المالية (69/1970) نحو 2ر214 مليون دينار (8ر706 مليون دولار) في وقت ارتفع فيه الناتج المحلي بالاسعار الجارية انذاك الى 989 مليون دينار (نحو 3ر3 مليار دولار).

أما عقد الثمانينيات فحفل بتحديات عديدة ابرزها انهيار اسعار النفط واستمرار الحرب العراقية الايرانية وازمة سوق المناخ التي كانت الازمة المالية الاشد وقعاً والاطول امدا حتى ذلك الحين.

وبذل بنك الكويت المركزي خلال هذا العقد جهودا متواصلة لمعالجة تداعيات تلك الازمة على اوضاع الجهاز المصرفي المحلي والاقتصاد الوطني وكان من ابرز تلك الجهود برامج تسوية المديونيات الصعبة في اغسطس 1986.

وبانتهاء عقد الثمانينيات من القرن الماضي بما انطوى عليه من محيط متلاطم الامواج ومطلع التسعينيات جاءت كارثة الغزو العراقي الاثم لدولة الكويت بما حمله من دمار وتدمير لمختلف البنى الاساسية للاقتصاد الوطني ومن ضمنها النظام النقدي لدولة الكويت.

وتعتبر فترة الاحتلال العراقي الاثم التي امتدت سبعة اشهر فترة عصيبة واستثنائية بكل المقاييس تعرضت خلالها مسيرة بناء وتطور النظام النقدي لدولة الكويت لضربة مدمرة تعطلت بفعلتها تلك المسيرة وامتدت تداعياتها لعدة اعوام بعد التحرير.

وشهد العالم في العقد الاول الالفية الثالثة فورة قياسية اخرى في اسعار النفط والتحولات السياسية العنيفة تسارع معها نمو فوائض المالية العالمية للكويت وموازينها الخارجية الى مستويات قياسية انعكست في زيادة الاسعار في اسواق الاصول المالية والعقارية المحلية.

وبدأ في النصف الثاني من عام 2007 ظهور تداعيات ازمة الرهن العقاري ومن ثم انفجرت الازمة الاقتصادية المالية العالمية مطلع الربع الاخير لعام 2008 حيث اتسمت جهود بنك الكويت المركزي خلال تلك الفترة بتطوير منظومة رقابية محكمة لتعزيز متانة القطاع المصرفي.

وشكلت قرارات بنك الكويت المركزي وإجراءاته خلال الازمة المالية العالمية نقلة مبتكرة للنهج الاحترازي لاسيما وان الاقتصاد الكويتي كباقي اقتصادات العالم لم يكن بمعزل عن تداعيات الازمة المالية اذ واجه هذه الازمة من موقع قوة باتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة لزيادة تحصين الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي المحلي.

وبرزت حصافة (المركزي) وفاعلية إجراءاته فيما عرف بمعالجة ازمة بنك الخليج خلال الربع الاخير من 2008 وما حققته هذه الاجراءات من حلول جذرية ساهمت في تطوير واحتواء تداعيات تلك الازمة وزيادة تحصين باقي الوحدات المصرفية من تداعياتها المحتملة.

وبلغت المساعي لاستعادة أجواء الثقة والمحافظة على تنافسية القطاع المصرفي ذروتها في 3 نوفمبر عام 2008 بصدور القانون رقم 30 لسنة 2008 بشأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في الكويت وصدور المرسوم بقانون رقم 2 في مارس من عام 2008 بشأن تعزيز الاستقرار المالي ليشكل اجراء استباقيا احترازيا لمواجهة انعكاسات الازمة المالية.

وبادر (المركزي) بتكثيف جهوده الرقابية في مجالات عدة من ابرزها اعداد واصدار قواعد ونظم الحوكمة للبنوك في شهر يونيو 2012 واصدار المعايير الرقابية الصادرة عن (لجنة بازل للرقابة المصرفية) المعروفة ب (حزمة اصلاحات بازل 3) خلال عامي 2014 و2015 لتكون الكويت بذلك في طليعة دول العالم التي طبقت تلك التعليمات.

ووصل عدد الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة (المركزي) في سبتمبر عام 2016 الى 138 وحدة تتمثل في 11 بنكا كويتيا و12 فرعا لبنوك اجنبية منها 3 فروع لبنوك عالمية و9 فروع لبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي وشركتا تمويل و71 شركة استثمار منها 40 شركة اسلامية اضافة الى 42 شركة صرافة.

ونال (المركزي) اشادات دولية وعالمية لدوره المتميز اذ اعتبرت وكالة (ستاندردز اند بورز) في تقريرها في مارس 2016 ان التحسن في المخاطر المصرفية جاء نتيجة تعليمات اكثر حصافة من قبل الجهات الرقابية في حين رأت وكالة التصنيف العالمية (موديز) ان البنوك الكويتية مراقبة بشكل جيد من قبل (المركزي).

وفي نفس السياق قالت وكالة (فيتش) العالمية للتصنيف الائتماني إن السياسات الرقابية الحصيفة والصارمة التي يطبقها (المركزي) ساهمت في تحسين جودة الرسملة والسيولة والربحية لدى القطاع المصرفي.

وأخيرا قيمت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد اداء بنك الكويت المركزي في عام 2015 بمستوى (ايه.ايه.ايه) وقالت في العام الماضي «ترحب بمبادرة بنك الكويت المركزي التي عززت فيه مراقبة القطاع المصرفي والمالي من المخاطر المحتملة من خلال وضع اطار عمل رسمي لتفعيل اجراءات التحوط الكلي واصلاحات لتسهيل استرداد الديون».

عبر برنامج ديوانية الياقوت و الأنصاري

«التجاري» يجري سحب حساب النجمة على جائزة نصف مليون دينار على الهواء مباشرة

يعلن البنك التجاري الكويتي عن إجراء السحب على جائزة الـ 500.000 دينار كويتي المقدمة من حساب النجمة اليوم الاحد الموافق الأول من يوليو 2018 ، والذي سوف يذاع على الهواء مباشرة عبر برنامج ديوانية الياقوت والأنصاري عبر الير نبض الكويت 88.8 في تمام الساعة 12:30 ظهراً. بالإضافة إلى ذلك، سيتم السحب على جوائز حملة تحويل الراتب بحضور ممثل من وزارة التجارة و الصناعة للإشراف على آلية السحوبات.

وفي هذا السياق، صرح حميد إبراهيم سلمان مساعد المدير العام لقطاع الخدمات المصرفية للافراد في البنك التجاري والذي سيحل ضيفاً على برنامج ديوانية الياقوت والأنصاري قائلاً « سوف يجري البنك سحبين متعلقين بحساب النجمة و ثلاث سحوبات لحملة « تحويل الراتب». مبيناً انه بالنسبة لسحبي حساب النجمة فإن الأول سيكون السحب الإسبوعي على جائزة الـ 5.000 دينار كويتي، والسحب الثاني سيكون على جائزة الـ 500.000 دينار كويتي، وهي الجائزة النصف سنوية لحساب النجمة ، منوهاً بأن بداية عام 2019 وتحديداً اول إسبوع من شهر يناير 2019 سوف يشهد السحب على اكبر جائزة نقدية في العالم يوفرها حساب النجمة وهي 1.500.000 دينار كويتي.

وأضاف حميد قائلاً، سيكون هناك أيضاً ثلاث سحوبات متعلقة بحملة «راتبك وزووود» التي اطلقها البنك مؤخراً والتي توفر لعميلين فرصة الفوز بجائزة مضاعفة الراتب و السحب الثالث سوف يكون على سيارة رينج روفر فيلار، منوهاً ان الجوائز المقدمة ضمن هذه الحملة لا تقتصر على فرصة مضاعفة الراتب و السحب على سيارات، بل تتيح للعميل أيضاً الاختيار بين الحصول على 150 دينار بالإضافة إلى سحب كوبون الربح فيه مضمون لغاية 10.000 دينار كويتي أو قرض بدون فائدة لخمسة اضعاف الراتب وبحد اقصى 10.000 دينار، فضلاً عن المميزات العديدة التي سوف يحصل عليها العميل.وفي نهاية حديثة دعا حميد جميع عملاء البنك والمهتمين بمعرفة آخر العروض والخدمات ومعرفة اسماء الفائزين بالسحوبات إلى الإستماع لبرنامج ديوانية الياقوت والأنصاري على نبض الكويت أو متابعته على حساب البنك على الإنستغرام وسناب شات، كاشفاً انه يمكن لعملاء البنك أيضا الإطلاع على آخر العروض و الحملات والخدمات المقدمة من البنك إما عن طريق الاتصال بخدمة العملاء على 1888225 أو زيارة موقع البنك ، وكذلك بإمكانهم زيارة أقرب فرع للتجاري وسوف يكون موظفو التجاري في خدمتهم وعلى استعداد تام للإجابة عن كافة استفساراتهم.

للاطلاع على تطورات مشروع «بادنجتون جاردنز»

البنك الأهلي المتحد ينظم حدثاً تسويقياً حصرياً في لندن لعملائه

أعلن البنك الأهلي المتحد عن حدث حصري لعملائه في الثاني عشر من يوليو القادم في العاصمة البريطانية لندن للتعرف على آخر تطورات سوق العقارات بلندن وبالتحديد مشروع بادنجتون جاردنز وياتي هذا في إطار منهج البنك الأهلي المتحد لإطلاع العملاء على مجموعة متنوعة من خيارات إدارة الثروات وكذلك الاتجاهات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على كيفية تخطيطهم للمستقبل بالإضافة إلى حماية مصالح عملائنا.

وبهذه المناسبة صرح مدحت توفيق مدير عام أول - الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في البنك الأهلي المتحد: يقع مشروع بادنجتون جاردنز في وسط مدينة لندن، وهو فرصة استثنائية لعملائنا للحصول على وحدة سكنيه في هذا المشروع الراقي، حيث يتضمن المشروع اربعة ابراج، اشتملت على العديد من الوحدات المباعة بالفعل، كما نتوقع استمرار الطلب على الوحدات المتبقية. وكجزء من فاعليات الحدث، ستتاح الفرصة امام العملاء للقيام بجولة في الموقع للسماح لهم بمشاهدة التطورات التي انجزت في المشروع والاطلاع على جودة التشطيبات. بالإضافة الى الحلول والخيارات التمويلية الجذابة المقدمة من البنك، مما يشجع عملائنا الراغبين في التملك في لندن أو من يرغب منهم في التوسع في ممتلكاتهم الحالية.

نحن سعداء بتقديم هذا المشروع في القطاع العقاري للعملاء والمستثمرين وذلك بعد النجاح الكبير الذي حققه البنك الأهلي المتحد في إطلاق عده مشاريع سابقة كان آخرها مشروع حدائق أمير ويلز العقاري المقام في منطقة battersea وهي واحدة من أفضل الأماكن في لندن.